المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

International Sales Contract between Micro and Macro Economic Approach

Abdellatif El Bouchtaoui[1*]

[1] PhD Researcher - Mohammed V University Rabat - Morocco.

Received: 25 Jan. 2025, Revised: 15 Feb. 2025, Accepted: 05 Mar. 2025.
Published online: 1 April. 2025.

Abstract: The International Sales Contract is one of the most important international trade relations through which international economic actors seek to establish contractual linkages that achieve trade in economic goods and services, with a view to achieving effective dynamism for the national economies of the active countries within this system, on the other hand, to develop the effectiveness of their productive economic units, which contributes to economic security, so the role of the International Sales Contract is no longer limited to regulating the contractual relations of economic actors within the framework of the international trading system, It is having a significant impact on the size of the national economies. economic criteria for determining the macro-economic situation of the national economy and thus demonstrating its place at the international economic level, it also plays an important role in guiding the economic system of micro-economic units within domestic markets.

Keywords: International sales contract, micro economic system, macroeconomic system, International trade, economic unit.

*Corresponding author e-mail: abdellatifelbouchtaoui2001@gmail.com

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing

عقد البيع الدولي بين المقاربة الميكرو والماكرو اقتصادية

عبد اللطيف البوشتاوي.

باحث بصف الدكتوراه - جامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب.

الملخص: يعتبر عقد البيع الدولي من أهم العلاقات التجارية الدولية التي يسعى من خلالها الفاعلون الاقتصاديون على المستوى الدولي نحو انشاء روابط تعاقدية تحقق تبادلا تجاريا في السلع والخدمات الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق دينامية فعالة للاقتصادات الوطنية للبلدان الفاعلة داخل هذه المنظومة من جهة، ومن جهة أخرى تطوير فعالية الوحدات الاقتصادية ذات الإنتاجية فيها، الشيء الذي يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي، وبالتالي فإن دور عقد البيع الدولي لم يعد يقتصر على تنظيم العلاقات التعاقدية للفاعلين الاقتصاديين في إطار نظام التجارة الدولية، بل أصبح يؤثر بشكل كبير على حجم الاقتصادات الوطنية للدول، حتى اعتبر من المعايير الاقتصادية التي يستند عليها من أجل تحديد الحالة العامة الماكرو اقتصادية للاقتصاد الوطني ومن ثم تبيان مكانته على الصعيد الاقتصادي الدولي، كما أنه يلعب دورا هاما في توجيه النظام الاقتصادي للوحدات الإنتاجية والاستهلاكية الميكرو اقتصادية داخل الأسواق المحلية.

الكلمات المفتاحية: عقد البيع الدولي، النظام الميكرو اقتصادي، النظام الماكرو اقتصادي. التجارة الدولية، الوحدات الاقتصادية.

مقدمة

إن تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة لم يعد مرهونا بمدى قدرتها على ضمان التوازن الاقتصادي داخل أسواقها المحلية[1]، عبر توفير مختلف متطلبات الأفراد في المجتمع بغرض إشباع رغباتهم بالكيفية التي يراد وفقها إحلال النظام العام الاقتصادي والاجتماعي في البلد[2]، بل إن ضمان تحقق هذا المبدأ - أي الأمن الاقتصادي - يقتضي بالأساس انخراطها الفعلي في منظومة التجارة الدولية عن طريق تكوين مجموعة من العلاقات الاقتصادية الدولية الخاصة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين من دول ومنظمات دولية، لما لذلك من دور فعال في تقوية وتحسين دينامية التجارة الخارجية للدولة ومن تم تأسيس نظام اقتصادي وطني مبني بالأساس على الانفتاح الاقتصادي، ومواجهة مختلف التحديات والمشاكل التي من الممكن أن تؤثر على المنظومة الاقتصادية ككل، خاصة ومع تطور نظام العولمة بمختلف أسسه ومظاهره والذي يفرض على الكيانات الاقتصادية المختلفة ضرورة السعي نحو تحقيق فاعلية داخل منظومة التجارة الدولية[3].

وتعتبر التجارة الدولية الإطار العام الذي يحتضن مختلف التصرفات القانونية ذات الصبغة التجارية التي تتم ما بين الأطراف سواء كانوا ذاتيين أو معنويين والتي تتعدى نطاق الدولة الواحدة، ذلك أن لهذه التصرفات التجارية الأثر الكبير في تحقيق دينامية فعالة للاقتصادات الوطنية للبلدان الفاعلة داخل هذه المنظومة من جهة، ومن جهة أخرى تطوير فعالية الوحدات الاقتصادية ذات الإنتاجية فيها، الشيء الذي يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي.

ويعد عقد البيع الدولي إحدى أهم المعاملات التجارية الدولية التي يلجأ إليها المتعاملين في الميدان التجاري الدولي، لما له من دور فعال في تحقيق تبادل تجاري للسلع والخدمات المختلفة فيما بين المتعاملين الدوليين، وفق مقاربة اقتصادية قائمة بالأساس على نظام اقتصاد السوق القائم على الانفتاح الاقتصادي والتبادل الحر للمنافع والخبرات بين المتعاقدين الدوليين على المستوى الاقتصادي[4]، وبالتالي فإنه يشكل جوهر التجارة الدولية وأساس قيامها كونه النشاط التجاري السائد في هذه المنظومة الهامة.

لقد اتسعت أهمية عقود البيع الدولية في الوقت الراهن لتشمل مختلف المجالات الإنتاجية للاقتصادات الوطنية للدول، ذلك أنه أصبح يؤثر بشكل كبير على النظام الاقتصادي للوحدات الإنتاجية الميكرو اقتصادية داخل الدولة خاصة منها الأسواق الوطنية التي بدأت ترتبط ارتباطا وثيقا بحجم المبادلات التجارية الدولية التي تؤطرها عقود التجارة الدولية، الشيء الذي أدى إلى تأثر قوى الإنتاج والاستهلاك بهذا الارتباط، ومن ثم تطور المعدلات الاقتصادية العامة الماكرو اقتصادية للدول[5].

تتأسس الأهمية العلمية والعملية لموضوع عقد البيع الدولي بين المقاربة الماكرو والميكرو اقتصادية، في اعتبار هذا العقد من أهم التصرفات القانونية التي تلجأ الدولة والكيانات الاقتصادية الأخرى المنتمية إليها نحو ابرامها من أجل تحسين القدرة الإنتاجية والاستهلاكية لأسواقها الوطنية، ومن تم فإنه يعد بمثابة أداة رئيسية لتطوير حجم المردودية الميكرو اقتصادية للبلد، والأساس القانوني الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني إما لتصريف فائض الانتاج وفق نظام التصدير، وإما لإمداد الأسواق الوطنية بالحاجيات الأساسية وفق نظام الاستيراد، الشيء الذي يسهم في تبيان الاطار العام لمستوى النشاط العام الماكرو اقتصادي للبلد.

وإذا كان عقد البيع الدولي يؤثر بشكل كبير على حجم الأنشطة التجارية للجماعات الاقتصادية المختلفة من دول ومنظمات تجارية دولية بحيث ينعكس إيجابا أو سلبا على النظام الميكرو والماكرو الاقتصادي للدولة، فإن إشكالية البحث تتأسس من خلال ما يلي: **أي تأثير لعقد البيع الدولي على النظام الاقتصادي للدولة سواء الكلي أو الجزئي في ظل التحديات المتصلة بمنظومة التجارة الدولية؟**

---

[1]- حاول فقهاء علم الاقتصاد تحديد ماهية الأمن الاقتصادي باعتباره من أهم ركائز المنظومة الاقتصادية بشكل خاص، وأساس تحقق النظام العام على وجه العموم، فاعتبره الفقيه أرنولد وولفرز (Arnold wolfers) بكونه تملك الشخص الذاتي أو الاعتباري للوسائل المادية التي تمكنه من تحقيق رفاهية مشبعة لرغباته وحاجياته، في حين عرفه برنامج الأمن الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة العمل الدولية على أنه: "حق الحصول على الحاجات الأساسية للبنية التحتية المتعلقة بالصحة والتعليم والمسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية، وكذا الأمن ذات الصلة بالعمل.

للمزيد من الإيضاحات بخصوص مفهوم الأمن الاقتصادي، يراجع:

- أحمد سمير، الأمن الاقتصادي، الطبعة الثانية، مطبعة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 2012، ص: 10 وما يليها.

[2]- حيث لم يعد دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي المعاصر الذي أصبحت فيه كيانا اقتصاديا فاعلا داخل منظومة التجارة الدولية مقتصرا في مراقبة مدى تحقق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي لرعاياها كدولة حارسة ومراقبة فقط، بل أصبح دورها منتجا في الأسواق الاقتصادية الوطنية والدولية، وأضحى هاجسها توفير الأمن الاقتصادي في عموميته سواء الغذائي أو التجاري أو الصناعي أو حتى الاستثماري، وذلك عبر تسخير مختلف هياكلها الاقتصادية سواء التنظيمية منها والبشرية في الانخراط الفعال داخل النظام التجاري الدولي بما يسمح في انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار وتبعا لذلك تطوير عجلة الاقتصاد الوطني وحمايته في الآن ذاته. للاستزادة في هذا الشأن يراجع:

- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، مطبعة دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 1998، ص: 57 وما يليها.

[3]- يمكن تعريف العولمة بكونها ظاهرة سياسية عالمية تهدف نحو تحقيق تكامل وترابط بين مختلف النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والتنموية من أجل تعميم رؤية شاملة بين دول العالم تحقيقا لمبدأ جعل العالم قرية صغيرة، وعرفها الدكتور المهدي المنجرة بكونها مركزة السلط السياسية والاقتصادية والثقافية في إطار نظام عالمي جديد تتداخل فيه مختلف الكيانات والحضارات بين الدول.

- المهدي المنجرة، عولمة العولمة من أجل التنوع الحضاري، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2011، ص: 13.

[4]- بارثا داسبوكتا، علم الاقتصاد مقدمة مختصرة جدا، ترجمة خضر الأحمد، دون ذكر الطبعة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص: 39 وما يليها.

[5]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، دون ذكر الطبعة، مطبعة زهراء الشرق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997، ص: 87 وما يليها

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية من قبيل:

ـ ما مفهوم عقد البيع الدولي؟ وما علاقته بعلم الاقتصاد؟ ثم ما دور هذا العقد في التجارة الدولية؟

ـ كيف يؤثر عقد البيع الدولي على النظام الميكرو والماكرو اقتصادي للدولة والفاعلين الاقتصاديين الخواص؟

تقتضي الدراسة القانونية لموضوع عقد البيع الدولي بين المقاربة الميكرو والماكرو اقتصادية توظيف المنهجين الوصفي والتحليلي، بغرض تعميق البحث عن مختلف مظاهر التأثير الاقتصادي لعقد البيع الدولي على أساسيات نظام الاقتصاد الجزئي ـ الميكرو اقتصادي ـ للوحدات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية للدولة بصفة منفردة، وكذا على نظام الاقتصاد الكلي ـ الماكرو اقتصادي ـ بغرض الكشف عن حالة الاقتصاد العام للدولة ومن تم تحليل مختلف الأنظمة الاقتصادية ذات الارتباط بالتجارة الدولية عموما وبعقد البيع الدولي على وجه الخصوص.

تماشيا مع ما تم ذكره ولتعميق البحث في هذا الإطار، ارتأينا الاعتماد على تقسيم ثنائي للموضوع يحاكي قواعد المنهجية الثنائية المتعارف عليها أكاديميا، وذلك وفق مطلبين: نخصص الأول لدراسة ماهية عقد البيع الدولي وعلاقته بعلم الاقتصاد ثم تبيان دور هذا العقد في تطوير بنية التجارة الدولية، على أن نتطرق في المطلب الثاني إلى دراسة تأثير عقد البيع الدولي على كل من النظام الماكرو اقتصادي والنظام الميكرو اقتصادي لمختلف الفاعلين في مبدان التجارة الدولية.

المطلب الأول

ماهية عقد البيع الدولي ودوره في التجارة الدولية

إذا كان عقد البيع بصفة عامة يعد بمثابة تصرف قانوني يتفق بموجبه أحد الطرفين مع الآخر بتسليم شيء معين لقاء ثمن معين يدفعه الأخير لقاء هذا التسليم، فإن عقد البيع الدولي وإن كان يشترك مع نظيره العادي في مجموعة من الخصائص إلا أنه ينفرد بصفات أخرى تجعله يتميز عن غيره من التصرفات الأخرى التي تشبهه، وإن كان نطاق ومجال تطبيقه يتعدى حدود الدولة الواحدة، ثم إن عقد البيع الدولي أصبح يعتد به كأهم تصرف قانوني يلجأ إليه المتعاقدان من أجل إبرام التعبير عن إرادتهم بخصوص بيع وشراء سلع أو بضائع أو خدمات تجارية وفق ما يكفل حقوق والتزامات كلا الطرفين المتضمنة فيه، الشيء الذي يساعد على تنظيم وتطوير المعاملات التجارية الدولية وفق الشكل الذي يحقق دينامية فعالة في حجم التجارة الدولية.

وعليه، سنعمد في هذا المقام على دراسة ماهية عقد البيع الدولي كفرع أول، على أن نخصص الفرع الثاني لتبيان دور هذا العقد في التجارة الدولية.

الفرع الأول

مفهوم عقد البيع الدولي وعلاقته بعلم الاقتصاد

يؤدي عقد البيع الدولي دوراً محورياً داخل المنظومة التجارية الدولية كونه يعمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي للدول وللفاعلين الاقتصاديين الدوليين، وتحريك عجلة الاقتصاد خاصة لدى المتعاقدين الذين يعانون من الإشكالات الاقتصادية الراجعة إلى الانكماش الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية التي يحدثها الخلل ما بين عنصري الانتاج والاستهلاك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن عقود البيع الدولي أصبحت ذات فاعلية علاجية ووقائية من مختلف الأخطار التي تهدد المنظومة الاقتصادية ككل.

إن تبيان دور عقد البيع الدولي داخل النظام الاقتصادي الوطني والدولي يقتضي تحديد مفهوم له (أولا)، ثم تحديد علاقته بعلم الاقتصاد (ثانيا)

أولا: المفهوم القانوني لعقد البيع الدولي

أدى التطور الهائل الذي تعرفه وسائل الاتصال والمواصلات خلال الآونة الأخيرة، إلى ارتفاع نسب المبادلات التجارية الدولية ما بين الفاعلين الاقتصاديين الذاتيين وكذا الاعتباريين، الشيء الذي أصبح معه نطاق هذه العلاقات الاقتصادية الخاصة يتعدى الحدود المحلية لدولة معينة ليشمل عدة دول في إطار نظام التجارة الدولية، حيث أصبح التجار مجبرين على اللجوء إلى أسواق عالمية إما لتصريف فائض الإنتاج الاقتصادي، وإما من أجل التزود بالحاجيات الأساسية غير المتوفرة في الأسواق التجارية المحلية[6]، وذلك عبر ابرام مجموعة من العقود الدولية من بيوعات وأشرية لبضائع أو مستلزمات أو سلع تجارية معينة[7] ، ويعتبر عقد البيع الدولي أحد أهم هذه العقود الدولية وأكثرها توظيفاً واستعمالا من طرف المتعاملين التجاريين الدوليين[8]، حيث ينبني هذا العقد بالأساس على تأطير مختلف التصرفات التجارية الدائرة بين الأطراف والتي تتعدى حدود دولة معينة[9].

ولقد كان عقد البيع الدولي ولا يزال المجال الخصب الذي يحتضن مختلف التصرفات التجارية الدائرة ما بين المتعاملين التجاريين على الصعيد الدولي[10]، ذلك أنه يعمد نحو وضعها في إطار قانوني يحدد بالأساس مختلف حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة بغية تحقيق المصلحة التعاقدية التي دفعت المتعاقدين الدوليين إلى إنشاء هذه الروابط التعاقدية التجارية، وتزداد أهمية عقد البيع الدولي في كونه عصب التجارة الدولية وأساس تطورها وتحديثها[11]، على اعتبار أنه من أهم العقود الدولية التي يقبل عليها الفاعلون في المنظومة التجارية الدولية وأيسرها سواء من حيث تكوينه أو تنفيذه، الشيء الذي يحقق استقرارا في المعاملات

---

[6]ـ محمد حسين منصور، ماهية العقد الدولي وأنواعه، ط2، مطبعة دار الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 2009، ص: 23 وما يليها.

[7]ـ يراد بالعقد كتصرف قانوني ذلك الاتفاق أو التوافق ما بين إرادتي شخصين أو أكثر على إحداث أثر قانوني معين.

يراجع للاستزادة:

ـ الطيب الفصايلي، النظرية العامة للالتزام ـ مصادر الالتزام ـ ج1، ط2، مطبعة دار النشر البديع، مراكش، سنة 1997، ص:30 وما يليها.

[8]ـ لقد اختلف الفقه في تحديد المقصود من العقد الدولي، بحيث أفرز هذا الاختلاف ثلاثة اتجاهات مختلفة كل واحد منها يأخذ بمعيار محدد لتبيان متى يكون العقد دوليا ومتى لا يكون كذلك، فأما **الاتجاه الأول** فيأخذ بالمعيار القانوني كأساس لتحديد العقد الدولي، حيث يعتبر أنصار هذا الاتجاه بأن العقد لا يكون دوليا إلا إذا ارتبطت عناصره القانونية بأكثر من نظام قانوني معين كما لو كان أحد طرفي العقد أجنبيا أو كان قد أبرم في دولة أجنبية عن دولة المتعاقدين، أو كانت إرادة الطرفين انصرفت نحو تنفيذه في مكان لا ينتمي إلى إقليم دولة الطرفين، أما بالنسبة **للاتجاه الثاني** فإنه يستند على المعيار الاقتصادي لتمييز العقد الدولي عن غير مما يشابهه، حيث يكتسب العقد صفته الدولية وفق هذا المعيار متى تعلق بتبادل سلع وخدمات عبر الحدود، فكل عقد تجاوزت آثاره حدود دولة واحدة سمي عقدا دوليا، على أن **الاتجاه الثالث** حاول التوفيق بين رأي الاتجاهين السابقين فأخذ بالمعيار القانوني والاقتصادي كمحل لتحديد طبيعة العقد الدولي.

[9]ـ يختلف عقد البيع الدولي عن عقد البيع الوطني أو المحلي في كون الأول يربط بين شخصين ذاتيين كانا أو معنويين شريطة أن يكون أحدهما أجنبيا، أي أن لا تربطه بدولة الطرف الذي تعاقد معه أية رابطة قانونية كالجنسية مثلا، وبالتالي فإذا كان أطراف عقد البيع وطنيين أي تابعين لدولة واحدة اعتبر العقد عقد بيع وطني، ولو كان أحدهما مزدوج الجنسية، أما إذا كان كل واحد منهما أجنبي عن الآخر اعتبر العقد عقد بيع دولي، ومن ثم فمناط تحديد صفة عقد البيع فيما إذا كان وطنيا أو دوليا يتمثل بالأساس في طبيعة الأطراف المتعاقدة وحالتهم الشخصية.

[10]ـ عبد السند حسن يمامة، القانون الواجب التطبيق على عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية لاهاي لسنة 1986، دون ذكر الطبعة، مطبعة الشارقة للنشر والتوزيع، دمياط، جمهورية مصر العربية، سنة 2006، ص: 4 وما يليها.

[11]ـ أحمد عبد الكريم، قانون العقد الدولي، ط1، مطبعة دار النهضة العربية، دون ذكر السنة، جمهورية مصر العربية، ص: 184.

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

التجارية العابرة للحدود وضمانا لحقوق المتعاقدين.

أما بخصوص تعريف عقد البيع الدولي، فإن النظام القانوني الدولي المؤطر لهذا التصرف القانوني الهام أحجم على تحديد مفهوم عام له، حيث اكتفت اتفاقية فيينا المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع لسنة 1980 بتحديد نطاق تطبيق هذه الاتفاقية[12]، الأمر الذي دفع الفقه نحو صياغة مفاهيم قانونية متعددة، من أجل مقاربة هذا النوع من العقود سواء من الناحية القانونية وكذا العملية بما يتطابق مع خصوصياته، فاعتبره الدكتور **دانيال بيرلنغر** بكونه ذلك الاتفاق الذي يربط بين طرفين أو أكثر منتمين إلى دول مختلفة، والذي بمقتضاه يتعهد أحدهما لفائدة الآخر بنقل سلع أو خدمات مقابل ثمن محدد[13]، في حين يعرفه الدكتور **نيكولاس نورد** بأنه عقد رضائي يتم بناء على اتفاق ما بين طرفين أو عدة أطراف لا تجمعهم حدود دولية محددة، ذاتيين كانوا او معنويين، بمقتضى هذا الاتفاق يتعهد أحد الأطراف بتسليم بضائع أو سلع معينة ومحددة للآخر، مقابل ثمن محدد يدفعه الأخير لقاء هذا التسليم[14].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن اعتبار عقد البيع الدولي بمثابة تصرف قانوني ينبني على اتفاق وتوافق ما بين إرادة طرفين أو أكثر منتمين لدولتين أو دول مختلفة، بموجبه يلتزم أحد الأطراف بتسليم بضائع وسلع معينة إلى الآخر مقابل ثمن محدد وفق ما هو متضمن في العقد[15]، وبالتالي فإن تحديد طبيعة عقد البيع فيما إذا كان دوليا من عدمه، يلزم أن يستحضر الشروط الآتية:

1- أن يكون عقد البيع دائرا بين طرفين أو أكثر ذاتيين كانوا أو اعتباريين؛

2- أن يكون أحد أطراف عقد البيع أجنبيا أي غير منتمي إلى دولة الطرف المتعاقد معه؛

3- أن يفضي عقد البيع إلى تسليم أحد أطرافه للآخر بضائع أو سلع أو خدمات معينة، مقابل أداء الآخر لثمن معين لقاء ذلك[16].

ثانيا: علاقة عقد البيع الدولي بعلم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد بمثابة ذلك الحقل المعرفي المستقل الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني في سعيه نحو اشباع حاجياته المتعددة، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة ذات الندرة النسبية، ومن تم فإن من أهم موضوعات هذا العلم يتمثل في البحث عن أسباب الثروات المادية التي يمكن أن تنتج موارد يتم الاستناد عليها من أجل تغطية حاجيات الأفراد داخل المجتمع عبر توزيعها فيما بينهم، وفق الكيفية التي يراد منها اشباع رغباتهم المادية والمعنوية المختلفة، وتبعا لذلك تحقيق الرخاء الاقتصادي، وإن كانت هذه الثروات دائما ما تتميز بالندرة النسبية مقابل ارتفاع متصاعد لحاجيات الأفراد، الشيء الذي يولد ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية[17].

تتأسس علاقة عقد البيع الدولي بعلم الاقتصاد في كون الأول من أهم موضوعات وعناصر بحث الثاني، ذلك أنه إذا كان علم الاقتصاد ككيان معرفي مستقل يدرس بشكل ممنهج سلوكيات الأفراد الاقتصادية، فإن من أهم هذه السلوكيات نجد عقد البيع الدولي كرابط من الروابط التعاقدية التي ينشئها المتعاقدين في إطار سعيهم نحو اشباع رغباتهم المتعددة، ومن تم فعلم الاقتصاد يعالج دور هذه العقود في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي ما بين العرض والطلب وبالتالي سيادة الأمن الاقتصادي ككل، خاصة إذا اعتبرنا بأن عقود البيع الدولي ترتفع نسبها يوما بعد يوم، الشيء الذي يجعلها ركيزة أساسية في قياس حجم المبادلات التجارية للدولة وبالتالي تأسيس نوع من الأمن الاقتصادي.

إن علم الاقتصاد يعمل على تبسيط وتحليل مختلف الإشكالات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات الدولية، خاصة تلك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتركيبة الاقتصاد الوطني ومن أهمها التضخم وارتفاع نسب البطالة والفقر[18]، وكذا الاختلالات التي تزعزع التوازن الاقتصادي ما بين عنصري العرض والطلب، ومن خلال هذا التحليل يتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية، ولعل من أبرز هذه الاستنتاجات أنه كلما ارتفعت نسب المبادلات التجارية الدولية ما بين المتعاملين الاقتصاديين وكانت ترمي نحو امداد الأسواق المحلية بالحاجيات الأساسية للأفراد إلا وانخفضت معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وساد التوازن التجاري ما بين العرض والطلب، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن عقد البيع الدولي يساهم بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة مختلف الإخلالات الاقتصادية[19].

الفرع الثاني

دور عقد البيع الدولي في تطوير منظومة التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية أحد العناصر الأساسية التي ينبني عليها الاقتصاد العالمي، ذلك أنها أصبحت تمثل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي للدول والجماعات الدولية الاقتصادية وذلك عبر تبادل السلع والخدمات فيما بينها بالشكل الذي يسمح بانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من أجل تحقيق تبادل تجاري فعال يفضي نحو ضمان التنمية الاقتصادية للدول والشركات الفاعلة داخل المنتظم الدولي الاقتصادي[20]، وتعرف التجارة الدولية عادة بكونها تلك العمليات الاقتصادية التي

---

[12]- وذلك انطلاقا من المادة 3 من اتفاقية فيينا بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لسنة 1980 والتي تنص على ما يأتي:" تطبق أحكام هذه الاتفاقية على عقود بيع البضائع المعقودة بين أطراف توجد أمكان عملهم في دول مختلفة، عندما تكون هذه الدول دولا متعاقدة، أو عندما تؤدي قواعد القانون الدولي الخاص إلى تطبيق قانون دولة متعاقدة..."

[13]–Daniel Berlingher, The effects of the international contract for sale of goods, Journal of legal studies, June 2017, p: 97 and others.

[14]–Nicolas Nord, Gustavo Cerqueira, International sale of goods A private international law comparative and prospective analysis of sinso- European relations-, 1st Ed, Springer international publishing, 2017, P: 145.

[15]- عبد السند حسن يمامة، القانون الواجب التطبيق على عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية لاهاي لسنة 1980، مرجع سابق، ص: 10.

[16]- محمد شكري سرور، موجز أحكام عقد البيع الدولي للبضائع وغفا لاتفاقية فيينا 1980، مجلة الحقوق، ع3، سبتمبر 1998، ص: 119.

[17]- اعتبر فقهاء علم الاقتصاد بأن المشكلة الاقتصادية تمثل جوهر الاقتصاد بشكل عام، ذلك أنها تحدد في أي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه أو تخلفه، وبصرف النظر أيضا عن النظام الاقتصادي الذي يقوم عليه، حيث تتأسس المشكلة الاقتصادية انطلاقا من التعارض الدائم بين الموارد الاقتصادية التي تشكل ثروة البلد سواء أكانت هذه الموارد طبيعية أم إنسانية، وما بين الحاجيات الفردية والجماعية للأفراد والتي تتسم بالزيادة المتكررة، وعلى فرض استخدام مجمل هذه الموارد الإنتاجية وتوزيعها على الأفراد، فإنها تعد دائما محدودة نسبيا إذا ما قورنت برغباتهم المتعددة والمتزايدة والتي يسعون دائما بأي شكل من الأشكال على اشباعها.

للاستزادة والتوسع في فهم المشكلة الاقتصادية، يراجع:

- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، مطبعة مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2016، ص: 46 وما يليها.

- الشرقي خيطار، محاضرات في علم الاقتصاد والتدبير، طبعة 2021، مطبعة سومي برانت، أكادير، المغرب، ص: 35 وما يليها.

[18]- محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، ط 2014، دون ذكر المطبعة، مصر، ص: 140 وما يليها.

[19]- عرف الدكتور عبد اللطيف مصطيفي النمو الاقتصادي بكونه ذلك الجهد المبذول من قبل المؤسسات الفاعلة في السوق الاقتصادي الدولي خاصة الدول للارتفاع بالدخل الفردي للأشخاص ارتفاعا تراكميا عبر توظيف الموارد البشرية والطبيعية المتاحة بشكل أكفأ وأشمل بغرض الرفع من الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان.

- عبد اللطيف مصطيفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2014، ص: 14 وما يليها.

[20]- طيار محمد السعيد، معايير تدويل عقود التجارة الدولية، مجلة الفكر، ع16، ديسمبر 2017، ص:4.

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

تتم ما بين عدة فاعلين اقتصاديين دوليين في إطار تبادل تجاري لسلع وخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بهدف تحقيق منافع متبادلة بينهم[21].

ويلعب عقد البيع الدولي دوراً محورياً في تأسيس نظام اقتصادي دولي محكم قائم بالأساس على التوازن المريح ما بين العرض والطلب[22]، حيث إن لجوء الدولة كفاعل اقتصادي نحو إبرام عقود البيع الدولي يتأتى من خلال بروز ندرة مادية في احدى الموارد الاقتصادية التي تشكل أساس استقرار الاقتصاد الوطني، فتعمل على استيراد هذه الموارد من أجل امداد الأسواق المحلية بها بغية تحقيق اشباع تام لحاجيات الأفراد، أو قد تلجأ كذلك نحو الدخول في علاقات تعاقدية مع الفاعلين الدوليين في إطار عقود التجارة الدولية من أجل تصريف فائض الانتاج المحلي تحقيقا للتوازن العام ، وبذلك فإن عقود البيع الدولي قد تكون إيجابية متمثلة في جلب السلع والخدمات الأساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي، كما قد تكون سلبية عن طريق تصدير هذه السلع والخدمات نحو دول أخرى اعتبارا لكونها متوفرة على القدر الذي يحقق اكتفاء ذاتيا للأفراد[23]، وبالتالي فإن عقد البيع الدولي بات يشكل المعيار الأساسي الذي يقاس بموجبه مدى فاعلية الدولة داخل منظومة التجارة الدولية أولا، ثم تقدير حجم اقتصاد الدولة الوطني ثانيا، وتبعا لذلك تصنيف اقتصاد الدولة داخل إحدى الأنظمة الاقتصادية الكبرى، إما نظام الفائض، أو نظام العجز، أو نظام التوازن المريح[24].

ويتفق معظم الباحثين في المجال الاقتصادي عموما بأن عقود البيع الدولي تساهم بشكل كبير في تطوير نظام التجارة الدولية بحيث تزيد هذه العقود من الاقبال المتزايد للدول والمنظمات الدولية الاقتصادية على الانخراط الفعال انشاء روابط تعاقدية فيما بينها حيث تكون مبنية بالأساس على المصلحة الاقتصادية لكل طرف متعاقد، الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق نوع من الدينامية الاقتصادية الفعالة عبر تبادل المنافع الاقتصادية بين المتعاقدين ومن تم تعزيز البناء الاقتصادي الوطني لكل بلد على حدة[25]، كما أن عقود البيع الدولي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، بحيث تستفيد هذه الأخيرة من التجارة الدولية عبر الطلب المتزايد للدول الصناعية على صادراتها من المنتجات الفلاحية والتعدينية، الشيء الذي سيشجع هذه الدول على توسيع قاعدة الانتاج الفلاحي والصناعي، مع جلب الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي زيادة الدخول وتطوير نسب نمو الاقتصاد المحلي[26].

المطلب الثاني

تأثير عقد البيع الدولي على كل من نظام الماكرو والميكرو اقتصادي

إذا سلمنا القول بأن عقد البيع الدولي يحظى بمكانة خاصة في البناء التجاري الدولي، فإن ذلك راجع بالأساس من الدور الهام الذي يباشره في تحقيق انتعاش اقتصادي بين المتعاقدين الدوليين وكذا توفير مختلف متطلبات التنمية الاقتصادية، كونه يعد صلة وصل ما بين الفاعلين الاقتصاديين المنتجين والمستهلكين، بحيث يعمل بشكل أو بآخر على تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي ما بين الوحدات الإنتاجية الاقتصادية وما بين الوحدات الاستهلاكية، الشيء الذي يرفع من شأن عقود البيع الدولية لتعتبر بمثابة نظام وقائي للاقتصادات الوطنية للدول سواء في جانبها الميكرو اقتصادي أو الماكرو اقتصادي، وعليه فإن تأثير عقود البيع الدولية أصبحت تطال المنظومة الاقتصادية الوطنية بحيث تساهم في الكشف عن الوضع الاقتصادي العام للدولة بناء على مؤشرات اقتصادية واجتماعية ماكرو اقتصادية.

سنخصص هذا المطلب لدراسة مظاهر تأثير عقد البيع الدولي على النظام الماكرو اقتصادي (الفرع الأول)، على أن نبحث بعده عن دوره في البناء الميكرو اقتصادي للدولة (الفرع الثاني)

الفرع الأول

تأثير عقد البيع الدولي على نظام الاقتصاد الكلي (الماكرو اقتصادي)

إن تطور وظيفة الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة من دولة حارسة ومراقبة للنظام الاقتصادي بمختلف كلياته وجزئياته، دون أن يكون لها أي تدخل فيه بأي شكل من الأشكال، إلى دولة منتجة وفاعلة فيه إلى درجة اعتبارها من أهم الفاعلين المؤثرين في البناء الاقتصادي سواء الوطني أو الدولي على حد سواء[27]، بحيث أصبحت لها القدرة على انشاء العلاقات التعاقدية ذات الصبغة الاقتصادية سواء التجارية أو الصناعية أو المالية أو الاستثمارية مع الفاعلين الاقتصاديين الآخرين سواء كانوا دولا أو جماعات اقتصادية أخرى كالشركات التجارية مثلا أو منظمات دولية مالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية...، أضحى من أهم المواضيع الأساسية لعلم الاقتصاد الحديث، ذلك أن التأثير الكبير الذي تفرضه الدولة في النظام الاقتصادي الدولي ككيان اقتصادي فاعل ومنتج، أصبحت له تداعيات مختلفة على المنظومة الاقتصادية الوطنية بشكل عام، وعلى الوحدات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى على وجه الخصوص ، سواء فيما يتعلق بمستوى الانتاج أو الاستهلاك، بالإضافة إلى معدلات الدخل القومي[28]...، وهذا بالضبط ما يركز علم الاقتصاد الكلي أو ما يسمى بالماكرو اقتصادي (**The macroeconomics**) في دراسته.

---

[21]- عبد القادر بن شني، محاضرات في قانون التجارة الدولية، ط 4، مطبعة دار الشروق، الجزائر، سنة 2021، ص: 13 وما يليها.

[22]- يعد نظام العرض والطلب من أهم النظم الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد الدولة بشكل عام ومن أهم مواضيع علم الاقتصاد، ذلك أن الدولة دائما ما تتدخل في الاقتصاد عبر هذا النظام، حيث تعمل على تحقيق نوع من التوفيق ما بين عنصر الإنتاج أي توفير الموارد الأساسية اللازمة لإشباع حاجيات الأفراد داخل الأسواق المحلية، وبين عنصر الاستهلاك الذي يتحقق بناء على نسبة تغطية متطلبات الأفراد واقتناعهم بل ورضاهم بنوعية وجودة السلع والخدمات المتوفرة، وعليه فإن تحقيق توازن تام ما بين هذين العنصرين الاقتصاديين يفضي إلى تحقق نمو اقتصادي إيجابي في المنظومة التجارية الوطنية للدولة، وعلى العكس من ذلك، فإن أي تقلب أو تغيير في عناصر النشاط الاقتصادي يؤثر بشكل سلبي على توازن واستقرار عنصري العرض والطلب بحيث يؤدي ذلك إلى تدني نسب النمو الاقتصادي وتراجع التنمية الاقتصادية وبالتالي تصاعد نسب التضخم وارتفاع الأسعار، الشيء الذي يدفع الدولة في غالب الأحيان إلى مواجهة هذه التقلبات، عبر اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية الكفيلة بإعادة التوازن بين العرض والطلب داخل الأسواق الاقتصادية المحلية، ومن ذلك اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، أو الرفع من نسب الفائدة...، وبالتالي فإن مهمة الدولة في هذا الشأن تكمن بالأساس في مراقبة توازن العرض مع الطلب دون افراط أو تفريط من عنصر اقتصادي على آخر.

يراجع في هذا الصدد:

- سامي هابيل، التقلبات الاقتصادية نحو مفهوم جديد للمشكلة الاقتصادية، ط3، مطبعة دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 2012، ص: 2 وما يليها.

[23]- محمود سمير الشرقاوي، العقود التجارية الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص: 43.

[24]- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتدبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص:53 وما يليها.

[25]- بربرة أنجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط 2، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2010، ص: 287 وما يليها

[26]- هشام محمود الاقداحي، العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة، طبعة 2009، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص: 286 وما يليها.

[27]- الحسن رشدي، الوجيز في قانون المالية، طبعة 2020، مطبعة سومي برانت، أكادير، ص: 17 وما يليها.

[28]- يعرف الدخل القومي على أنه مجموع الدخل المكتسب في بلد ما خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة واحدة والتي تتضمن كافة العوائد المالية للمنشآت العامة والأفراد والمؤسسات الحكومية. ويكون الناتج المحلي مؤشر رائد على صحة ونمو اقتصاد الدولة. يتم حسابه بطريقتين الأولى عن طريق ما يكتسبه الأفراد والاستثمارات والثانية عن طريق حساب حجم ما تنتجه الدولة ككل من السلع والخدمات

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويمكن تعريف النظام الماكرو اقتصادي بكونه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (شركات، مقاولات، دولة، مؤسسات مالية، هيئات الائتمان...) مجتمعة معا في صورة انتاج كلي وموحد وذلك بهدف معرفة أساس تشكل الاقتصاد القومي في البلد ونسبه[29]، كما يهتم كذلك بدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل الاطار العام لمستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل الناتج الداخلي الخام[30]، والدخل الفردي السنوي[31]، وكذا معدلات الاستهلاك الكلي والانفاق الاستثماري[32]، علاوة على نسب التشغيل والبطالة والتضخم...[33]، وذلك من أجل الوصول إلى رؤية اقتصادية واضحة بخصوص حجم تطور الاقتصاد الوطني ووتيرة النمو الاقتصادي، ويهتم الاقتصاد الكلي أيضا بتحليل تأثير السياسة المالية والنقدية الممنهجة في البلد على حجم المردودية الاقتصادية السنوية[34]، وعليه فعلم الاقتصاد الكلي يهدف بشكل عام إلى الكشف عن الوضع الاقتصادي للدولة خلال كل سنة اقتصادية، وذلك عن طريق تقييم مختلف الأنشطة الاقتصادية (الفلاحية والصناعية والتجارية والخدماتية...) التي قامت بها الدولة والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها بصورة مجتمعة من أجل تحديد معدل اقتصاد الدولة خلال السنة[35].

إن دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية ذات الإنتاجية في الدولة بهدف تحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة بشكل عام، لا يمكن أن يتأتى بصورة تامة دون تحليل اقتصادي لنشاط هذه الوحدات داخل المنظومة التجارية الدولية ـ وهذا هو دور العلم الماكرو اقتصادي ـ، ذلك أن لمعدلات النشاط الاقتصادي للدولة والجماعات الاقتصادية في التجارة الدولية دور هام في تحديد الوضعية الاقتصادية للبلد بصفة عامة، ومن تم قياس مدى ثبات وتوازن الاقتصاد الوطني من عدمه، كما أن لإجمالي المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد على الصعيد الدولي الأثر الكبير في تقييم معدلات الدخول المالية السنوية سواء لهؤلاء الأفراد وللبلد على حد سواء[36]، حيث إنه كلما ارتفعت نسب المبادلات التجارية البين دولية إلا وانعكس ذلك إيجابيا على مستوى الناتج الإجمالي الخام للبلد، وأثر بشكل مباشر على معدلات الدخل القومي والدخل الفردي السنوي، ومن ثم انخفضت معدلات البطالة والفقر والهشاشة، الشيء الذي سيساهم لا محالة في تقدم الاقتصاد الوطني وتطوره.

إن من أهم الأنشطة الاقتصادية الأكثر توظيفا على مستوى التجارة الدولية نجد عقود البيع الدولي، والذي يعد بمثابة الاطار القانوني العام لمختلف المعاملات التجارية الدولية التي يقوم بها المتعاملين في إطار هذه المنظومة الدولية، ذلك أن لعقد البيع الدولي تأثير كبير على معدل الفاعلية الاقتصادية للدولة على مستوى التجارة الدولية، فكلما ارتفع حجم العقود التجارية الدولية التي تبرمها الدولة مع الأغيار، ارتفع معه مستوى الحضور الاقتصادي للبلد داخل المنظومة التجارية الدولية، الشيء الذي ينعكس بالإيجاب على التجارة الخارجية للدولة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص، وعليه فإنه إذا كان علم الاقتصاد الكلي يدرس حجم الإنتاجية الاقتصادية للبلد بصفة عامة لتحديد الوضعية الاقتصادية الحقيقية له خلال كل سنة اقتصادية، فإن اجمالي عقود البيع الدولي الذي تكون الدولة أو الجماعات الاقتصادية التابعة لها أطرافا فيها، يؤثر بشكل كبير على معدل الانتاج الكلي لاقتصاد الدولة، وفي الأخير فإنه يمكن القول بأن عقود البيع الدولي يعد بمثابة موضوع من موضوعات علم الماكرو اقتصادي في ارتباطها بمستوى حجم المبادلات التجارية أولا، ثم انعكاسها على نسب المتغيرات الاقتصادية الكلية (اجمالي الناتج الداخلي الخام، الدخل الفردي، البطالة، الدخل القومي).

الفرع الثاني

تأثير عقد البيع الدولي على نظام الاقتصاد الجزئي (الميكرو اقتصادي)

يمكن اعتبار الاقتصاد الجزئي أو ما يسمى بالميكرو اقتصادي (**The microeconomics**)، بمثابة علم متفرع عن الحقل المعرفي الأصل وهو علم الاقتصاد، ذلك أن الأخير وبعد الاعتراف له بالصفة الاستقلالية عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الإحصاء وعلم الاجتماع وغيرها، عمل تحديد مجال تخصصه العلمي والمتمثل في دراسة السلوك الاقتصادي بصفة عامة[37]، وعلم الاقتصاد الجزئي يتفاعل مع علم الاقتصاد في وحدة الحقل المعرفي، لكن نطاق دراسته يتحدد أساسا في تحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الإنتاجية الفاعلة في السوق الاقتصادي سواء الوطني أو الدولي بشكل منفرد، أي دون توحيدها في شكل دراسات علمية موحدة ومجتمعة بين كل الأنشطة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية مجتمعة كما هو الشأن بالنسبة لعلم الاقتصاد الكلي[38].

وعليه فإنه يمكن تعريف علم الاقتصاد الجزئي بكونه ذلك الحقل العلمي الذي يهتم بدراسة السلوكيات الاقتصادية لمختلف الوحدات الاقتصادية الفردية كلا على حدة، وتشمل هذه الدراسة تعميق البحث عن طبيعة سلوك المستهلك والمنتج الفرد على حد سواء، وتوضيح الكيفيات التي تتحدد وفقها المتغيرات الاقتصادية على مستوى الانتاج وكذا الاستهلاك، ومن ذلك مستوى الأسعار، وطبيعة وحجم السلع والخدمات المطروحة في الأسواق الاقتصادية، ثم مدى استهلاكها من قبل الفرد من عدمها، كما أنه يختص كذلك بدراسة مستوى الانتاج لكل منشأة أو وحدة اقتصادية على حدة بشكل يحقق لها أكبر ربح ممكن.[39]

إن أهمية علم الميكرو اقتصادي يتجلى بالأساس في ضبط الأسواق الوطنية ومحاولة احتواء مختلف الإشكالات الاقتصادية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على السير السليم للنشاط الاقتصادي ككل[40]، وذلك عن طريق التسوية ما بين حجم الانتاج لكل منشأة اقتصادية على حدة مع حجم الاستهلاك المقدر تحققه من طرف المستهلك الفرد[41]، بحيث تحقق هذه التسوية التوزيع المماثل للسلع والخدمات من جهة، وتحقيق أقصى اشباع ممكن للمستهلك في حدود دخله ـ أي كيفية

---

[29]ـ محمد أحمد السريتي وأحمد رمضان نعمة الله، الاقتصاد الجزئي، دون ذكر الطبعة، مطبعة الأهرام، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص: 29 وما يليها

[30]ـ الناتج المحلي الخامPIB هو مؤشر اقتصادي يعنى بقياس الثروة التي يحققها البلد خلال كل سنة اقتصادية، ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسيتهم. وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد والخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد والخدمات الوسيطة أي التي استعملت لإنتاجها.

[31]ـ يعرف الدخل الفردي السنوي على أنه إجمالي ما يتحصل عليه الفرد من عمله الذي يعمل فيه أو من أية مصادر أخرى، وهو الدخل الذي يعتمد عليه الإنسان حتى يستطيع أداء واجباته ومسؤولياته المالية خلال مدة سنة، ويحسب انطلاقا من قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان

[32]ـ يعرف الاستهلاك الكلي على أنه الجزء من الدخل الذي ينفق في اقتناء السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات معينة خلال مدة سنة اقتصادية، ذلك أن الدخل المكتسب إما أن ينفق في الاستهلاك أو يخصص من أجل الادخار، أما معدل الانفاق الاستثماري فيقصد به الإنفاق الذي يتم بواسطة الدولة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى والذي يؤدي إلى زيادة القدرة على الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن ما يلي: الشراء النهائي للعدد والآلات بواسطة منشآت الأعمال. جميع المنشآت والمباني والمصانع والمراكز التجارية

[33]ـ ل.م. ليونتيف، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة أبو بكر يوسف، ط1، مطبعة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، دون ذكر السنة، ص: 366 وما يليها.

[34]ـ محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص: 3 وما يليها.

[35]ـ دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ط1، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1992، ص: 27 وما يليها.

[36]ـ وليد أحمد كمال الحبابي، نظرية المخاطرة الاقتصادية ـ النظام الاقتصادي الكلي الإسلامي، ط1، مطبعة دار الكتب الوطنية، اليمن، سنة 2021، ص: 182 وما يليها.

[37]ـ محمد أحمد السريتي، أحمد رمضان نعمة الله، الاقتصاد الجزئي، مرجع سابق، ص: 31.

[38]ـ محمود يونس، أحمد محمد مندور، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط5، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص: 13 وما يليها

[39]ـ عبد اللطيف مصطيفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 95 وما يليها

[40]ـ يشتمل نظام الميكرو اقتصادي على عدة موضوعات ونظريات اقتصادية من قبيل نظرية العرض والطلب، نظرية الإنتاج والاستهلاك، المرونة الاقتصادية والتكاليف، سوق المنافسة وتحرير السلع، نظرية السعر...

[41]ـ بارثا داسبوكتا، علم الاقتصاد مقدمة مختصرة جدا، مرجع سابق، ص: 76

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار[42]، وعلى وجه الخصوص فإن أهم موضوع يهتم علم الميكرو اقتصادي في دراسته يتمثل في تحقيق التوازن ما بين عنصري العرض والطلب، وتحديد السعر والإنتاج في الأسواق الفردية[43].

وإذا كان عقد البيع الدولي من أهم الأنشطة التجارية التي يقوم بها مختلف المتعاملين في الميدان التجاري الدولي على اختلاف طبيعتهم القانونية (ذاتيين أو اعتباريين) ومراكزهم التجارية، بحيث يسمح هذا العقد بتبادل السلع والخدمات فيما بين المتعاقدين الدوليين وفق نظام قانوني يحدد حقوق والتزامات كلا الطرفين، الشيء الذي يؤدي إلى تحسين مستوى التجارة الخارجية للدول وتحقيق الأمن الاقتصادي، فإنه يلعب دورا محوريا في ضبط المعايير الاقتصادية للأسواق المحلية بشكل منفرد، حيث يحقق عقد البيع الدولي تكافؤا اقتصاديا ما بين معياري العرض والطلب[44]، إذ أن لجوء أي وحدة اقتصادية نحو ابرام عقد البيع الدولي مع فاعلين اقتصاديين أجانب، إنما يستهدف الحصول على سلع أو خدمات تفتقر إليها هذه الوحدة الاقتصادية، وعليها اقبال كبير لدى المستهلك، وبالتالي فإن ذلك يساهم في تحقيق اشباع لدى الفرد المستهلك، ثم أكبر قدر ممكن من الربح لدى الوحدة الاقتصادية التي أبرمت عقد البيع الدولي، وذلك بناء على مقاربة ميكرو اقتصادية تكشف مستوى الانتاج المحلي لدى المنتج الفرد ومقارنه مع مستوى الاستهلاك لدى المستهلك الفرد.

بناء على ما سبق يتضح، أن لعقد البيع الدولي وظيفة هامة داخل المنظومة الميكرو اقتصادية، بحيث يعالج مختلف الإشكالات التي تطرحها المتغيرات الاقتصادية داخل الأسواق المحلية، ويعمل بين الفينة والأخرى على تحقيق نوع من التوفيق المنتج ما بين عنصر الانتاج لدى كل وحدة اقتصادية على حدة، وما بين عنصر الاستهلاك لدى المستهلك الفرد[45]، الشيء الذي يؤدي دائما نحو توفير دائم للموارد الإنتاجية داخل الأسواق المحلية مع توقع استهلاك فعال وناجح، حتى لا تؤدي عقود البيع الدولي المبرمة من جهة، إلى اغراق الأسواق بموارد وسلع تفوق حجم الاستهلاك الفردي للشخص، الشيء الذي يؤدي إلى وقوع ارتفاع في حجم العرض مقابل تراجع في حجم الطلب الفردي للمستهلك، ومن جهة أخرى إلى افتقار الأسواق للموارد الأساسية ذات الطلب المضاعف من المستهلك الفرد نتيجة ارتفاع حجم تصديرها، وفي جميع الأحوال فإن عقود البيع الدولي يمكن اعتبارها موضوع من موضوعات علم الاقتصاد الجزئي[46].

خاتمة

يعد عقد البيع الدولي في الوقت الراهن عصب التجارة الدولية وأساس تطورها وتحديثها، على اعتبار قدرته في تأطير مختلف المعاملات التجارية الدولية الدائرة ما بين الفاعلين الدوليين داخل المنظومة التجارية الدولية، حيث أضحى من أهم التصرفات القانونية التي يزداد الاقبال عليها يوما بعد يوم، كونه يعمل على تحقيق نوع من التبادل التجاري ما بين الدول كفاعلين اقتصاديين رائدين في المنتظم الدولي الاقتصادي وما بينهم وبين الجماعات الاقتصادية الدولية الأخرى، هذا التبادل الذي يسمح لمختلف الأفراد في تعزيز قدرتهم التنافسية على بناء اقتصادات وطنية بناءة أساسها تحقيق التوافق والتوازن ما بين الموارد الإنتاجية المتسمة دوما بالندرة النسبية، وما بين الحاجيات الاستهلاكية المضاعفة للأفراد، الشيء الذي يعكس قدرة عقود البيع الدولية على توجيه الاقتصاد سواء الوطني وكذا الدولي.

إن عقد البيع الدولي أصبح يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني سواء من جانبه الميكرو أو الماكرو اقتصادي، ذلك أنه يعمل على تقييم حجم الأنشطة الاقتصادية لمختلف الوحدات الاقتصادية في البلد وكذلك معالجة مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الأسواق الوطنية خاصة منها الاختلال الاقتصادي بين العرض والطلب، وكذا التطورات المفاجئة في الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية في الأسواق المحلية، الشيء الذي يؤدي بشكل مباشر إلى تحقيق دينامية فعالة داخل النظام الميكرو اقتصادي، ومن تم تطوير المعدلات الإنتاجية العامة في المنظومة الماكرو اقتصادية للبلد، وفي خضم ما تم ذكره، فإنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات النظرية التي قد تعزز من أدوار منظومة البيع الدولي في تحديث أسس الاقتصاد الكي والجزئي للدولة، وتوجيه الأخيرة نحو تثبيتها كإحدى أهم ميكانيزمات التنمية الاقتصادية للبلد، ومن ذلك:

أولا: أن المكانة الوازنة التي أصبح عقد البيع الدولي يحتلها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدول والفعاليات الاقتصادية المتعددة، يفرض ضرورة السعي نحو تثبيته في جميع الأبعاد القانونية والاقتصادية والتنموية كأحد أهم الآليات الاقتصادية والمالية التي تؤثر إيجابيا على تطوير منظومتها الاقتصادية الوطنية وكذا الدولية، ومن ثم يتعين تأطيره بنصوص تشريعية وتنظيمية خاصة تتلاءم والاتفاقيات الدولية المؤصلة له من جهة، وتعزز من جهة أخرى آليات توظيفه كنمط من أنماط تحديث الهيكلة الاقتصادية سواء الجزئية وكذا الكلية.

ثانيا: نوصي بضرورة توظيف مختلف المؤشرات والنسب ذات العلاقة بالبيوع الدولية التي تنشئها الدولة أو الفعاليات الاقتصادية الدولية التابعة لها في مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية التي تستهدف تحديث القطاعات الاقتصادية عموما والتجارية على وجه الخصوص.

ثالثا: السعي نحو المصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال تدبير عقود البيع الدولية لما لذلك من أهمية بالغة في تأطير وتنظيم هذا الحقل ليكون أكثر جاذبية للفاعلين التجاريين سواء الوطنيين وكذا الدوليين، وبالتالي الرفع من المردودية الاقتصادية لهذا المجال وتبعا لذلك تحسين الوقع الاقتصادي الوطني سواء الميكرو وكذا الماكرو اقتصادي.

لائحة المراجع المعتمدة

1. أحمد سمير، الأمن الاقتصادي، الطبعة الثانية، مطبعة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 2012؛

---

[42]- بسيع عبد القادر، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزئي، دون ذكر الطبعة، مطبعة جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص: 4 وما يليها.

[43]- يختلف علم الاقتصاد الجزئي عن علم الاقتصاد الكلي، ذلك إنه وإن كانا معا فرعين من فروع علم الاقتصاد، فإنهما يختلفان في كل من الاختصاص والوظيفة ثم محل الدراسة، فعلم الاقتصاد الجزئي يركز على دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية في ظل افتراضات معينة مثل كيفية إنفاق المستهلك لدخله المحدود على سلع وخدمات معينة بحيث يحصل على أكبر قدر من الاشباع، بالإضافة إلى دراسة كيفية اتخاذ المنشأة لقراراتها عند قيامها بعملية الإنتاج بحيث تحصل على أكبر قدر ممكن من الربح، وعلى النقيض من ذلك فعلم الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة أداء الاقتصاد القومي ككل ومن ثم يتعامل مع متغيرات اقتصادية كلية مثل الناتج الإجمالي الخام، ومستوى الدخل الفردي السنوي، والرقم القياسي للأسعار والبطالة ومستوى الفقر وأمد الحياة...، كما أن علم الاقتصاد الجزئي يحاول الإجابة عن أسئلة من قبيل كيف تتحدد أسعار السلع المختلفة في الأسواق؟ ولماذا ترتفع أسعار بعض السلع بينما تنخفض أخرى؟، أما الاقتصاد الكلي فيحاول الإجابة عن التساؤل الآتي: كيف يتحدد مستوى الدخل الفردي السنوي؟ وما أهم المعايير التي يستند عليها لقياس حجم الناتج الداخلي الخام؟
للمزيد من الايضاح يراجع:
- محمود يونس، أحمد محمد مندور، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 17 وما يليها.

[44]- أسامة حجازي المسدي، القواعد المنظمة لعقود البيع والتجارة الدولية، دون ذكر الطبعة، مطبعة دار الكتب القانونية، مصر، سنة 2010، ص: 21 وما يليها.

[45]- أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، طبعة 2013، مطبعة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، ص: 175

[46]- محمود سمير الشرقاوي، عقود التجارة الدولية - دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، ط3، مطبعة دار النهضة العربية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 1992، ص: 124 وما يليها.

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

2. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، مطبعة دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 1998؛

3. المهدي المنجرة، عولمة العولمة من أجل التنوع الحضاري، ط2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، سنة 2011؛

4. بارثا داسبوكتا، علم الاقتصاد مقدمة مختصرة جدا، ترجمة خضر الأحمد، دون ذكر الطبعة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الامارات العربية المتحدة، 2010؛

5. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، دون ذكر الطبعة، مطبعة زهراء الشرق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997؛

6. محمد حسين منصور، ماهية العقد الدولي وأنواعه، ط2، مطبعة دار الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 2009؛

7. الطيب الفصايلي، النظرية العامة للالتزام ـ مصادر الالتزام ـ، ج1، ط2، مطبعة دار النشر البديع، مراكش، سنة 1997؛

8. عبد السند حسن يمامة، القانون الواجب التطبيق على عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية لاهاي لسنة 1986، دون ذكر الطبعة، مطبعة الشارقة للنشر والتوزيع، دمياط، جمهورية مصر العربية، سنة 2006؛

9. أحمد عبد الكريم، قانون العقد الدولي، ط1، مطبعة دار النهضة العربية، دون ذكر السنة، جمهورية مصر العربية؛

10. محمد شكري سرور، موجز أحكام عقد البيع الدولي للبضائع وفقا لاتفاقية فيينا 1980، مجلة الحقوق، ع3، سبتمبر؛

11. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، مطبعة مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2016؛

12. الشرقي خيطار، محاضرات في علم الاقتصاد والتدبير، طبعة 2021، مطبعة سومي برانت، أكادير، المغرب؛

13. محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، ط 2014، دون ذكر المطبعة، مصر؛

14. عبد اللطيف مصطيفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2014؛

15. طيار محمد السعيد، معايير تدويل عقود التجارة الدولية، مجلة الفكر، ع16، ديسمبر 2017؛

16. عبد القادر بن شني، محاضرات في قانون التجارة الدولية، ط 4، مطبعة دار الشروق، الجزائر، سنة 2021؛

17. سامي هابيل، التقلبات الاقتصادية نحو مفهوم جديد للمشكلة الاقتصادية، ط3، مطبعة دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 2012؛

18. محمود سمير الشرقاوي، العقود التجارية الدولية، دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1992؛

19. صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتدبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005؛

20. بربرة أنجهام، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، ط 2، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2010؛

21. هشام محمود الاقداحي، العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة، طبعة 2009، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية؛

22. الحسن رشدي، الوجيز في قانون المالية، طبعة 2020، مطبعة سومي برانت، أكادير؛

23. محمد أحمد السريتي، أحمد رمضان نعمة الله، الاقتصاد الجزئي، دون ذكر الطبعة، مطبعة الأهرام، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية؛

24. ل.م. ليونتيف، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة أبو بكر يوسف، ط1، مطبعة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، دون ذكر السنة؛

25. دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا علي العدل، ط1، مطبعة ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1992؛

26. وليد أحمد كمال الحبابي، نظرية المخاطرة الاقتصادية ـ النظام الاقتصادي الكلي الإسلامي، ط1، مطبعة دار الكتب الوطنية، اليمن، سنة 2021؛

27. محمود يونس، أحمد محمد مندور، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط5، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية؛

28. بسبع عبد القادر، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزئي، دون ذكر الطبعة، مطبعة جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013؛

29. أسامة حجازي المسدي، القواعد المنظمة لعقود البيع والتجارة الدولية، دون ذكر الطبعة، مطبعة دار الكتب القانونية، مصر، سنة 2010؛

30. أحمد فوزي ملوخية، الاقتصاد الجزئي، طبعة 2013، مطبعة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر؛

31. محمود سمير الشرقاوي، عقود التجارة الدولية ـ دراسة خاصة لعقد البيع الدولي للبضائع، ط3، مطبعة دار النهضة العربية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، سنة 1992.

32. Daniel Berlingher, The effects of the international contract for sale of goods, Journal of legal studies, June 2017;

33. Nicolas Nord, Gustavo Cerqueira, International sale of goods a private international law comparative and prospective analysis of sins -European relations-, 1st Ed, Springer international publishing, 2017;

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.